خطورة تحقيق التّراث ومسؤوليّة المحقّق (معجز أحمد المنحول أنموذجا)

The Perils of Heritage Editing and the Editor's Responsibility:'Mu'jaz Ahmad as a Model

الطّاهر عبد الرّزّاق*
جامعة باتنة 1
Abdelrazak.tahar@univ-batna.dz

عبد الله العشّي
جامعة باتنة 1
Abdallah.laachi@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 20- 04 - 2026 تاريخ القبول: 01-06-2026

الملخص:

يرتبط تحقيق المخطوطات ونشرها ارتباطا وثيقا بالمنهج العلمي الحديث، لما يتضمّنه من قواعد دقيقة تضمن الأمانة في إخراج النّصّ كما وضعه صاحبه، ولقد تنبّه المستشرقون إلى أهمّيّة المخطوطات العربيّة منذ القرن التاسع عشر، فحقّقوا ونشروا بعضها، ثمّ حذا حذوهم لفيف من العلماء العرب؛ نجح منهم أولئك الذين التزموا المنهج العلميّ الدّقيق، وأخفق أولئك الذين لم يتّبعوا المنهج العلميّ ولم يلتزموا قواعده، فأخرجوا نصوصا - كتبا- لم تخل من عيوب كثيرة، منها نسبة الكتاب إلى غير صاحبه (النّحل)، وضمن هذا السّياق يقع موضوع بحثنا الموسوم بـ: خطورة تحقيق التّراث ومسؤوليّة المحقّق (معجز أحمد المحقّق المنحول أنموذجا) حيث يحاول البحث الإجابة عن التّساؤلات الآتية:

ما مدى صحّة أو زيف نسبة الكتاب المحقّق إلى أبي العلاء المعرّي؟ وما الأدلّة التّاريخيّة على ذلك؟ ثمّ ما مدى التّعارض أو التّوافق بين معجز أحمد وكتاب اللّامع العزيزيّ وكلاهما شرح لشعر أبي الطّيب المتنبّي؟

وقد استندنا في الجزء الثاني من هذا البحث إلى المقارنة بين نصوص من الكتابين، ثمّ اعتمدنا على مجموعة من الشّروح الشّعريّة التي نقل أصحابها عن المعرّي، ليتبيّن لنا زيف هذه النّسبة.

الكلمات المفتاحية: تحقيق؛ مخطوط؛ معجز أحمد ؛ اللامع؛ المعري، نحل.

Abstract:

Since the 19th century, both foreign and Arab scholars have intensely studied Arabic manuscripts, which expanded to include university students. Those who used a strict scientific approach succeeded, while others produced flawed texts and wrongly attributed works to different authors (plagiarism). This sets the stage for our research topic, "The seriousness of editing the heritage and the responsibility of the editor," focusing on Ma'jiz Ahmad as an example. The study aims to answer several questions: How authentic is the attribution of the edited work to Abī al-

* ـ المؤلف المُراسل.

ʿAla? What historical and scientific evidence supports this? Is there a contradiction or agreement between Mu'jaz Ahmad and the book Al-Lama' al-Azizi? The second part of the study involves comparing passages from both works and analyzing poetic commentaries that cite Al-Ma'arri's words to show the falsehood of this attribution.

Keywords: publication of manuscripts ; Mu'jaz Ahmad ; Al-Lami; al-Ma'arri ; apocryphalism.

مقدمة:

عناية أمّة ما بتراثها هي عدّتها في حاضرها ومستقبلها، وهي الواجهة الحضاريّة لماضيها، وعنوان هويّتها وتميّزها بين الأمم، ومن ثمّ كان حرص الأمم والشّعوب على جمع هذا التّراث والتّنقيب عنه وتقديمه إلى الأجيال الصّاعدة سائغا صافيا لا يشوبه كدر تحريف أو تزييف. والأمّة العربيّة الإسلاميّة بتراثها الحضاريّ الممتدّ إلى ما قبل الإسلام بقرون لا يمكن إلّا أن تكون حريصة على جمع شتاته الذي امتدّت إليه أيادي السّوء بدءًا بسرقة أكثر مخطوطاته على يد الحركة الاستدماريّة، ثمّ جهل كثير ممّن وُلّوا أمور بلادنا وخاصّة أمر الشّأن الثّقافي والعلمي فقد جهلوا قيمة هذا التّراث، وكان أحرصهم عليه مَن يضع هذه النّفائس من مخطوطات وغيرها في متاحف يعسر الولوج إليها أو الاطّلاع على محتوياتها التي لا تُقدّر بثمن.

وقد كان للمستشرقين السّبق في تحقيق تراثنا على الطّريقة العلميّة المعروفة، ثمّ انبرى لهذه المهمّة النّبيلة ثلّة من علماء الأمّة، وألّفوا كتبا توضّح المنهج العلميّ للتّحقيق والنّشر تأسّيا بما ألّفه المستشرق الألماني (جوتهلف برجستراسر) تحت عنوان: (أصول نقد النّصوص ونشر الكتب)، ثمّ توسّعت العناية بتحقيق المخطوطات ونشرها في سائر البلاد العربيّة، وتسارعت حركة التّحقيق، كما كان لبعض الجامعات العربيّة دور رياديّ في العناية بالتّراث وتخريج باحثين مختصّين في هذا الفنّ، وكان تحقيق ونشر المخطوط من بين الموضوعات التي خُصّصت لها رسائل وأطاريح جامعيّة أُجيز أصحابها بدرجات علمية وأكاديميّة عالية، وشهد هذا النّوع من البحوث تنافسا شديدا بين المهتمّين به، وشهدت هذه الحركة نشاطا دؤوبا مكّن القارئ العربيّ من الاطّلاع على كمّ هائل من تراث الأمّة الذي لم يكن ليجتمع شتاته لولا سعي هذه الفئة من الباحثين. لكنّ هذه المهمّة النّبيلة بقدر ما هي جليلة وعظيمة، فهي خطيرة إذا لم تُراع قواعدها وضوابطها العلميّة، أو اكتنفها التّسرّع والعجلة،

لأنّها في هذه الحال ستُخلّ بموضوعيّة هذا العلم، بل ستُشوّه التّراث نفسه، وكم هي المخطوطات والنّصوص التي تمّ تحقيقها ونشرها ثمّ تبيّن، بل ثبت عوار ما فيها؟!

فكم هي الكتب المحقّقة التي نُسِبت إلى غير أصحابها؟ وكم هي الكتب التي أُلحقت زورا بغير مؤلّفيها الحقيقيّين؟ وكم هي الكتب التي تعجّل محقّقوها النّشر قصد نيل السّبق دون مراعاة الدّقّة العلميّة؟

وكان من نتيجة مثل هذه الأخطاء أن حُقّقت ونُشرت كتب قامت حولها بعد ذلك دراسات جامعيّة نال أصحابها درجات علميّة، ثمّ تبيّن أنّ الكتاب المحقّق تكتنفه عديد العيوب في عمليّة التّحقيق؛ إمّا في نسبته إلى صاحبه أو التّشويه والمسخ الذي يعتري المخطوط من حيث تصويب أخطائه، أو ترتيب موضوعاته ومعلوماته. وضمن هذا السّياق يقع موضوع بحثنا في هذا المقال العلمي الذي نسأل الله فيه التّوفيق والسّداد أوّلا، كما نرجو أن تتّسع صدور مَن يعنيهم موضوع البحث ممّن لهم علاقة بتحقيق الكتب التي سنتناولها في هذا المقال، فيتقبّلوا ويتفهّموا ما لا يمكن إلّا أن يكون نقدا علميّا غايته البناء لا الهدم، فالعلم لا يحابي.

1- العوائق الأولى في تحقيق المخطوطات:

1-1- المخطوط الغُفل:

قد يجد المحقّق نفسه بإزاء نسخة واحدة حينما تكون المخطوطة فريدة، وهنا سيجد نفسه مقيّدا بها، تكاد تكون هي الموجّه الوحيد في عمله إن لم يتسلّح بالصّبر والعلم، كما يمكن أن يواجه مخطوطة غفلا من عنوانها أو اسم مؤلّفها أو من كليهما معا، ولا بدّ آنذاك من البحث عن الدّليل العقليّ والدّليل النّقليّ لإثبات عنوان المخطوط الضّائع واسم مؤلّفه المجهول، والحقيقة إنّ هذا الكلام ينطبق على تحقيق كتاب معجز أحمد وهو شرح لديوان المتنبّي، فقد حقّقه عبد المجيد دياب ونشره أوّل مرّة سنة 1986م وكان موضوع رسالة دكتوراه، ونسبه إلى أبي العلاء المعرّي، ثمّ قامت دراسات عديدة حول الكتاب، نال أصحابها درجات علميّة، إلّا أنّ صحّة نسبة الكتاب إلى المعرّي كانت ولا تزال مثار جدل ونقاش. ونحن في مقالنا هذا نفنّد صحّة هذه النّسبة استنادا إلى الأدلّة النّقليّة والعلمية؛ من خلال مقارنة محتوى الكتاب مع شرح المعرّي الموسوم بـ (اللّامع العزيزيّ)، وكذلك مقارنته بجملة من الشّروح التي تناولت شعر المتنبّي وأخذت عن المعرّي أو ذكرته.

وأوّل ما يسترعي انتباهنا في مقدّمة الكتاب التي صاغها المحقّق في شكل دراسة عن الكتاب نفسه، شكّ المحقّق في عنوان الكتاب من ناحية، وعدم ذكر اسم المؤلّف من ناحية ثانية، بل إنّ المخطوط نفسه خلا من مقدّمة المؤلّف على غير عادة أبي العلاء الذي عُرف بوضع مقدّمات لكتبه، فراح المحقّق ينتحل لذلك المبرّرات التي لا دليل علميّ أو تاريخيّ يؤيّدها؛ بالقول تارة إنّ المخطوطة كانت توضع واجهتها الأولى - أي صفحة العنوان واسم المؤلّف- على الأرض فتتآكل أو تتلف صفحاتها الأولى التي هي المقدّمة، وتارة يبرّر ذلك بسبب تاريخيّ سياسيّ يتعلّق بغزو المغول أرض العراق، والحقيقة إنّ نسخ المخطوط التي كانت بين يديه هي من عصور متأخّرة كثيرا عن عصر مؤلّف المخطوط المزمع نسبته إليه، وهذه من محاذير عمليّة التّحقيق الأولى. ثمّ يذكر المحقّق أنّ النّاسخ أضاف إلى المخطوط الذي بين يديه صفحات من شرح الواحدي، ونحن نتساءل ألم يدفعه ذلك إلى مقارنة المخطوطة التي بين يديه بشرح الواحدي؟ علّها تكون مجرّد استنساخ أو تشويه لشرح الواحدي؟

1-2- إقرار المحقّق بالشّكّ في نسبة المخطوط:

إنّ المحقّق نفسه لم يخرج من دائرة الشّكّ إلى اليقين في نسبة الكتاب وهو يُقرّ بذلك أكثر من مرّة؛ فيقول: « ولقد راودني الشّكّ في نسبة هذا الشّرح إلى المعرّي»[1] ؛ إذ يُعدّد كتبا نقل أصحابها عن المعرّي وذكروا كتابه (اللّامع العزيزي) – وهو شرح لديوان المتنبّي- ولم يذكروا (معجز أحمد) مطلقا، فيقول: «فإذا أنا أقع على كتاب (تفسير أبيات المعاني) ... فوجدته يشير في مقدّمته إلى أنّه رجع إلى كتاب شيخه أبي العلاء المسمّى بـ (اللّامع العزيزي) ... ووقفت على مخطوط آخر وهو (المآخذ على شرّاح ديوان المتنبّي) للأزدي، وإذا هو يشير في مقدّمته إلى أنّه رجع في نقده هذا إلى شرح ديوان المتنبّي لأبي العلاء المعرّي المعروف بـ (اللّامع العزيزي) وإذا نصوصه تتّفق مع ما في شرح أبيات المعاني، وأمالي ابن الشّجري، وأمالي ابن الحاجب، وما جاء في النّظام لابن المستوفي»[2].

1- أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعرّي، (1413هـ-1992م)، معجز أحمد، تح: عبد المجيد دياب، دار المعارف، ط 2، القاهرة،54/1.

2- م ن، 7/1. (مقدّمة المحقّق).

وفي أكثر من موضع يعبّر عن شكّه قائلا: «لكن عاودني الشّكّ للمرّة الثّالثة»[1] ، وقبلها كانت أولى وثانية، كما يقرّ بأنّه وجد الورقة الأولى التي تحمل المقدّمة وخمسة أبيات أو ستّة مع شرحها، منقولة عن شرح الواحدي[2] . ومع كلّ شكوكه تلك، والكتب التي اطّلع عليها مخطوطة ومطبوعة والتي تُجمع بما لا يدع مجالا للشّكّ على أنّ (اللّامع العزيزي) هو من تأليف أبي العلاء المعرّي، أمّا (معجز أحمد) - إن وُجد أصلا- فهو غير الذي حقّقة الدّكتور عبد المجيد دياب، والأرجح أنّ التّسمية في حدّ ذاتها فيها لبس للأسباب التي سنعرضها في هذا البحث.

يمكن تقسيم مناقشة صحّة نسبة كتاب (معجز أحمد) إلى أبي العلاء إلى قسمين بارزين: الأوّل يتعلّق بالأدلّة والحجج التّاريخيّة الخارجة عن نصّ الكتاب. والقسم الثّاني يتعلّق بالأدلّة العلميّة والحجج النّصّيّة من الكتاب نفسه مع مقارنته بكتاب (اللّامع العزيزي) وغيره من شروح ديوان أبي الطّيّب.

2- الأدلّة التّاريخيّة:

2-1- تضارب المصادر التّاريخيّة والأدبيّة:

فنقول وبالله التّوفيق في القسم الأوّل: يقول محقّق المعجز[3] : «سبق أن ذكرت أنّ المؤرّخين الذين تناولوا شرح ديوان المتنبّي بالحديث، ذكروا أنّ أبا العلاء شَرَحَه مرّتين مختلفتين: الأوّل سمّاه (اللّامع العزيزي) ... والثّاني سمّاه (معجز أحمد)»[4] . والحقيقة إنّ كلام المؤرّخين يحيل على أسماءِ كُتُبٍ تناقلوها عن مصادر لم يقف أصحابها على هذه الكتب في الواقع، إذ لو افترضنا جدلا أنّ المعرّي ألّف الشّرحين المذكورين، فلماذا الإشكال تعلّق بأحد الكتابين دون الآخر، والذي يُهمّنا هنا ليس إنكار وجود (المعجز) في ذاته، إنّما إنكار أن يكون المعجز المحقّق المطبوع المتداول بيننا اليوم هو المعجز الحقيقي- إن وُجد- الذي تصحّ

1- م ن ، 8/1.

2- م ن ، 9/1.

3- ارتأينا اختصار عنواني الكتابين تفاديا للإطالة، فاستعملنا المعجز بدل معجز أحمد، واللّامع بدل اللّامع العزيزي. واختصرنا أيضا أسماء شروح ديوان أبي الطّيّب فاكتفينا بذكر كلمة شرح مضافة إلى اسم الشّارح في الإحالات، ثمّ فصّلنا عنوان كلّ شرح في قائمة المصادر والمراجع.

4- المعجز، 9/1. (مقدّمة المحقّق).

نسبته إلى أبي العلاء، فالذين ذكروا الكتاب من المؤرّخين لا نجد بينهم من يؤكّد اطّلاعه على المعجز مباشرة أو الأخذ منه، اللهمّ إلّا ابن أبي الإصبع الذي ذكر في مقدّمة كتابه (تحرير التّحبير) وهو يعدّد مصادره التي أفاد منها فيقول: «وشروح أبي العلاء الثّلاثة، وهي: ذكرى حبيب، وعبث الوليد، ومعجز أحمد»[1] ، وكذلك فعل يوسف البديعي الذيّ عدّد شروح الدّيوان فقال: «وقد انتدب العلماء لديوانه، وشرحوه شروحا كثيرة: فمنهم مَن تكلّم على ديوانه أجمع، ومنهم مَن تكلّم على بعضه؛ فمن شروحه كتاب ابن جنّي، وهو أوّل مَن شرحه، وكتاب اللّامع العزيزي لأبي العلاء المعرّي، وكتاب معجز أحمد لأبي العلاء أيضا»[2] ، فكلاهما - ابن أبي الإصبع والبديعي- لم يَعْزُ نصّا واحدا إلى كتاب المعجز مباشرة، وإنّما ذكر ابن أبي الإصبع نصّا خصّص له بابا في كتابه (تحرير التّحبير) سمّاه: (باب الطّاعة والعصيان) عزاه إلى أبي العلاء دون ذكر اسم الكتاب الذي أخذ منه النّصّ، فلو أخذنا بمنطق الأمور وأنّه ذكر المعجز من بين مصادره التي أفاد منها في تأليف كتابه، فإنّ ذلك يقتضي أن يكون النّصّ الذي نسبه إلى المعرّي مأخوذا من كتاب المعجز خاصّة وأنّه يتعلّق بشعر المتنبّي، وفيه يقول: «هذا النّوع استنبطه أبو العلاء المعرّي عند نظره في شعر أبي الطّيّب المتنبّي وشرحه له من قوله:[الطويل]

يَـرُدُّ يَـدًا عَنْ ثَـوْبِـهَا وَهْوَ قَـادِرٌ••• وَيَعْصِي الهَوَى فِي طَيْفِهَا وَهْوَ رَاقِدُ

وسمّاه الطّاعة والعصيان، أعني المعرّي، وفسّره بأن قال: وهو أن يريد المتكلّم معنى من معاني البديع، فيستعصي عليه لتعذُّر دخوله في الوزن الذي هو آخذ فيه، فيأتي موضعَه بكلام غيره يتضمّن معنى كلامه، ويقوم به وزنه، ويحصل به معنى من البديع غير المعنى الذي قصده، كهذا البيت الذي ذكرته للمتنبّي، فإنّه أراد أن يكون في البيت مطابقة، فيحتاج لأجلها أن يقول: يردّ يدًا عن ثوبها وهو مستيقظٌ ... »[3]، لكنّ المعجز المحقّق لا وجود لهذا النّصّ فيه، وهو أيضا لم يرد في اللّامع، علما أنّ صحّة نسبة الكتاب الأخير إلى المعرّي لا

1- ابن أبي الإصبع المصري، 1963م، تحرير التحبير (في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن)، تح: حنفي محمّد شرف، دار إحياء التّراثُ، ط1، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، ص 90.

2- يوسف البديعي، 1994م، الصّبح المنبي عن حيثية المتنبّي،.تح: مصطفى السقا، ومحمّد شتا، وعبده زيادة عبده، دار المعارف، ط 3، القاهرة، ص 268.

3- ابن أبي الإصبع المصري، 1963م، تحرير التحبير، ص 90.

مجال للشّكّ فيها، والنّقول منه أكثر من أن نحصيها، وإذا علمنا أنّ ابن أبي الإصبع قد عاش بين (595 هـ- 654 ه) وكلامه حرفيّا الذي نسبه إلى المعرّي ذكره من قبله أسامة بن منقذ الذي عاش بين (488هـ- 584ه)، لكنّه زاد عليه العبارة الآتية: «ذكر الشّيخ أبو العلاء المعرّي في كتابه المعروف باللّامع العزيزي في ديوان شعر المتنبّي في قوله:

يَرُدُّ يَدًا عَنْ ثَوْبِهَا وَهْوَ قَادِرٌ••• وَيَعْصِي الهَوَى فِي طَيْفِهَا وَهْوَ رَاقِدُ»[1]

والملاحظ أنّ ابن منقذ زيادة على عزو الكلام إلى المعرّي ذكر مصدره وهو كتاب اللّامع العزيزي، هذا الكتاب الذي صحّت نسبته إلى المعرّي لتواتر الشّروح التي نقلت منه وكذلك كتب النّقد واللّغة[2] ، لكنّ اللّامع المحقّق المطبوع الذي بين أيدينا لا وجود لهذا النّصّ فيه أيضا، كما أنّ البيت الشّعري موضوع النّقاش لم يرد ذكره في الكتاب أصلا، ممّا يدفعنا إلى السّؤال: هل أخذ ابن منقذ النّصّ من الكتاب فعلا؟ أم نقله من مصدر آخر منسوب إلى أبي العلاء؟ والرّاجح عندي أن يكون نقل النّصّ من سماعاته أو قراءاته كتبًا نسبت النّصّ إلى المعرّي، ولمّا كان أشهر شروح الدّيوان موسوما باللّامع العزيزي فقد عزاه ابن منقذ إلى الكتاب دون النّظر فيه مباشرة؛ ذلك أنّ جميع الدّلائل تؤكّد عدم ورود البيت المذكور آنفا مع شرحه في اللّامع العزيزي.

وفي المعجز المحقّق ورد البيت السّابق مع شرحه، لكنّه لم يشر إلى قضيّة الطّاعة والعصيان، ونصّ الشّرح الوارد في المعجز منقول حرفيّا من شرح الواحدي، بل إنّ تطابق شرح الواحدي مع المعجز لَيَدفعنا إلى القول: إنّ المعجز إعادة صياغة لشرح الواحدي مع إضافات من شروح أخرى لديوان المتنبّي.

والنّتيجة لا تخرج عن أحد أمرين: إمّا أن يكون النّصّ المذكور آنفا للمعرّي في كتاب لم يذكر ابن أبي الإصبع اسمه، وإمّا أن يكون من المعجز الحقيقي وهو غير هذا المحقّق؛ لأنّ صاحب المعجز الذي بين أيدينا شرح فيه البيت دون أن يشير إلى قضيّة الطّاعة والعصيان،

1- أسامة بن منقذ، 1380هـ- 1960م، البديع في نقد الشّعر، تح: أحمد أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، مرا: إبراهيم مصطفى، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط 1، القاهرة، مصر ، ص 175.

2- من الشّروح التي نقل أصحابها من اللّامع العزيزي: شرح الواحدي، وشرح التّبريزي، وشرح العكبري، وشرح ابن المستوفي. ومن الشّروح المختصرة: شرح الفتح على أبي الفتح لابن فورّجة، وشرح أبيات المعاني لأبي المرشد المعرّي. ومن علماء اللغة الذين أخذوا من اللّامع، ابن الشّجري في أماليه: 218/3.

وهل يُعقَل أن يَغفل مُؤَلِّفٌ ما عن ذكر نظريّة أو رأي نقدي أو حكم بلاغيّ يكون هو مبدعه الأوّل والسّابق إليه في ميدانه؟ أظنّ الإجابة واضحة: المعجز الذي قد يكون ابن أبي الإصبع رجع إليه وأخذ منه ليس هو المعجز الذي بين أيدينا اليوم. والأدلّة التّاريخيّة التي تؤيّد ذلك كثيرة وقد تكفّل الباحث محمّد بن عبد الله العزّام بعرضها في سلسلة مقالات، ثمّ تلتها مقالة لعبد العزيز ناصر المانع، وسأكتفي بالإحالة عليها لأهمّيتها من ناحية، وتفاديا لتكرار ما هو منشور متداول[1] . إضافة إلى ذلك فإنّ المصادر التي نسبت إلى أبي العلاء كتاب المعجز لم يتجاوز عددها ستّة ولم تذكر المعجز في فهرست تاريخيّ لمؤلّفات المعرّي، في حين ذكر أحد عشر مؤرّخا كتاب اللّامع ووصفوه [الكتاب يقع في مئة وعشرين كرّاسة]، وهو موافق للمطبوع المحقّق اليوم[2] . وقد نقل ابن العديم نصّا تاريخيّا ورد في شرح المعرّي الموسوم باللّامع يفسّر فيه تسمية مدينة أنطاكيّة يقول فيه: «أنطاكيّة: بلد قديم، وقد ذكرته العرب في أشعارها، وقيل: إنّهم كانوا يقولون لمن جاء من الشّام، ولِمَا جُلب من متاعه: أنطاكيّ»[3] .

1- المقال الأوّل: محمّد بن عبد الله العزّام، أدلّة إضافيّة على تزوير الكتاب المنشور بعنوان (معجز أحمد)، مجلة عالم الكتب، دار تثقيف للنشر والتأليف، الرّياض، مج 14،ع 3، ذو القعدة- ذو الحجّة 1413هـ /مايو- يونيو 1993م، ص 242- 262.

- المقال الثّاني: محمّد بن عبد الله العزّام، معجز أحمد الحقيقي، مجلة عالم الكتب، دار تثقيف للنشر والتأليف، الرّياض، مج 15، ع 3، ذو القعدة- ذو الحجّة 1414هـ ،مايو – يونيو 1994م، ص 266- 300.

- المقال الثّالث: محمّد بن عبد الله العزّام، أضواء جديدة على معجز أحمد المزوّر، مجلة عالم الكتب، دار تثقيف للنشر والتأليف، الرّياض، مج 19،ع 1، رجب-شعبان 1418هـ ، نوفمبر- ديسمبر 1997م، ص 3- 27.

- المقال الرّابع: عبد العزيز بن ناصر المانع، عود إلى "معجز أحمد" لأبي العلاء المعري، مجلة عالم الكتب، دار تثقيف للنشر والتأليف، الرّياض، مج 14، ع 5، الربيعان 1414هـ- سبتمبر - أكتوبر 1993م، ص 482- 492.

2- ينظر: السّعيد السّيّد عبادة: ذكريات عن المخطوطات (اللّامع العزيزي)، مجلة التراث العربي، اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، العدد المزدوج: 125- 126، ربيع وصيف 1433هـ- مايو 2012م، ص 201.

- وينظر أيضا: مصطفى السّقّا، وآخرون، 1385هـ-1965م، آثار أبي العلاء المعرّي (تعريف القدماء بأبي العلاء)، إشراف: طه حسين، الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر، د ط، القاهرة، ص 540.

3- أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعرّي، 2008م، اللّامع العزيزي (شرح ديوان المتنبي)، تح: محمّد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، الملكة العربية السعودية. ، 140/1.

2-2- الخلط بين تسمية الدّيوان وبين شرحه:

ولعلّ الرّاجح من النّاحية التّاريخيّة أنّ المؤرّخين والنّسّاخ معهم قد خلطوا بين تسمية أبي العلاء شرح الدّيوان، وبين تسميته الدّيوان نفسه؛ يؤيّد هذا الرّأي ما ذكره الصّفدي في (نصرة الثائر)، إذ قال: «وقيل إنّ المعرّي إذا خلا ممّن لا يثق إليه قال: ناولوني معجز أحمد، يعني ديوان أبي الطّيّب، وإذا كان في غير الخلوة يقول: الشّاعر»[1] . ويفهم من قول الصّفدي أنّ المعرّي كان يسمّي ديوان المتنبّي بهذا الاسم، أي (معجز أحمد)، كما يدعم ذلك أنّ النّسخ المخطوطة من الشّرح كانت في أكثرها مدوّن عليها عنوانان: اللّامع العزيزي أو معجز أحمد أو كلاهما معا[2]، فقد يكون النّسّاخ قد خلطوا بين تسمية الدّيوان وتسمية شرح الدّيوان، فعدّوهما شيئا واحدا.

3- الأدلّة العلميّة (النّصّية):

وإذا كانت الأدلّة التّاريخيّة - وهي كثيرة لا يتّسع المقام لذكرها- كلّها تُؤيّد نفي أن يكون المعجز المحقّق المطبوع للمعرّي، فإنّ المناقشة والأدلّة التي سنوردها في القسم الثّاني من هذا المقال، ستكون قطعا للشّكّ باليقين، ورفعا لكّل لبس يكتنف هذا الموضوع، ونوردها في شكل عناصر هي كالآتي:

3-1- طريقة ذكر المعرّي اسمه في كتبه:

فقد اعتمد أبو العلاء طريقة واحدة في تقديم كتبه سواء أتعلّق الأمر بمقدّمات هذه الكتب أم بذكر موقف أو رأي نسبه إلى نفسه في ثنايا مؤلّفاته؛ وصيغة ذكر اسمه هي كالآتي: «قال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان»[3]، قد يزيد على العبارة السّابقة قوله

والكلام حرفيّا أورده كمال الدين بن العديم ، 1988م، في كتابه: بغية الطلب فى تاريخ حلب، تح: سهيل زكّار، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، ط 1، 81/1.

1- صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، 1971م، نصرة الثّائر على المثل السّائر، تح: محمّد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د ط، دمشق، ص 177.

2- ذكر محقّق كتاب البديع في نقد الشّعر في حاشية الصّفحة ما نصّه: «اللّامع العزيزي أو معجز أحمد الموجود بدار الكتب الجزء الأوّل نسخة مصوّرة، ولم نهتد فيها إل هذا النّصّ». أسامة بن منقذ: البديع في نقد الشّعر، ص175. الحاشية رقم 1.

3- ينظر: اللامع العزيزي، 3/1. (مقدّمة الكتاب للمعرّي).

(التّنوخي) أو (من أهل معرّة النّعمان)، لكنّه لا ينقص من العبارة الأولى شيئا في سائر كتبه التي ذكر اسمه فيها، وقد شذّ عن ذلك ما نجده في المعجز؛ فنقرأ تفسيره قول المتنبّي: [البسيط]

وَالنَّـقْعُ يَأْخُذُ حَـرَّانًا وَبَـقْعَتِهَا ••• وَالشَّمْسُ تُسْفِرُ أَحْيَانًا وَتَلْتَثِمُ

حيث يقول: «النّقع: الغبار. وحرّان: مدينة بالشّام. والبُقعة: بضمّ الباء، أرض يخالف لونها لون ما حولها. وذكر أبو العلاء المعري: أنّه بفتح الباء وهكذا يروى قال: وهو موضع يُقال له بَقعة حرّان، وهذا أحسن لأنّه لو لم يرد مكاناً مخصوصاً لم يكن لذكرها فائدة، لأنّ النّقع إذا أخذ حرّان فقد أخذ بُقعتها وإن لم تذكر»[1].

يستوقفنا في النّصّ السّابق أمران:

- **الأوّل:** قوله: (وذكر أبو العلاء المعرّي)، وهي صيغة لم يستعملها المعرّي في سائر كتبه - وقد أحلنا على بعضها في إحالات البحث وحواشيه- إذ تدلّ صيغة الكلام على أنّه يستشهد بكلامه، فكأنّ المعجز ألّفه شخص آخر واستشهد بكلام المعرّي فقال: (وذكر أبو العلاء المعرّي)، وهذه الصّيغة نجدها عند سائر الشّرّاح حين ينسبون الكلام إلى غيرهم، ومنه قول كلّ من الواحدي وابن فورّجة اللّذين نسبا إلى المعرّي قوله (بفتح باء بَقْعَتِهَا) في البيت المذكور آنفا، يقول ابن فورّجة: «والبُقعة بضمّ الباء وفتحها معروفة. إلّا أنّ الشيخ أبا العلاء منع من ضمّها. وقال بَقعتها: بفتح الباء. وذكر أنّ بحرّانَ مكاناً كالبطحاء يُعرف بِبَقْعَة حرّان. هكذا بفتح الباء فحكيت ما سمعت وآخر [وأَخْبَرَ][2] بأنّ الضّمّ لا يجوز، لأنّه لولا أنّ بَقْعَة مكان بها مخصوص لكان ذكره البُقْعَة هاهنا محال لا فائدة فيه. لأنّ النَّقْعَ إذا أخذ حرّان

- وينظر: أبو العلاء المعرّي، 1984م، رسالة الصّاهل والشّاحج، تح: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط 2، القاهرة، ص 81.

- وينظر: أبو العلاء المعرّي، 1938م، الفصول والغايات، ضبط: محمود حسن زناتي، مرا: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، ط 1، بيروت، لبنان ، ص 169 و 252 و 328 و 400 و 478. =

= وينظر أيضا: شرح اللّزوميّات، تح: منير المدني وآخرون، إشراف ومراجعة: حسين نصّار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط 1، القاهرة، 1994م، 19/1.

1- معجز أحمد، 548/3.

2- الكلمة بين معقوفين [وأَخْبَرَ] تصويب من عندنا ليستقيم المعنى إذ كلمة (وآخر) التي ذكرها المحقّقان ربّما وقع فيها تصحيف ولا تناسب المعنى.

أخذ بُقْعَتَها وإن لم يذكرها. لكنّه عنى هذا المكان الواسع بها المجاور لها»[1] . والكلام حرفيّا نقله الواحدي في شرحه[2] ، وهنا ينبغي أن نتعامل مع كلام كلّ من الواحدي وابن فورّجة بشيء من التّدقيق والتّمعّن، فكلاهما نسب الكلام إلى المعرّي ونَصُّ ما نسباه إليه من قول حرفيّا نجده في المعجز ولا نجده في اللّامع، فهل يعني ذلك أنّ هذا النّصّ يثبت صحّة نسبة المعجز المحقّق إلى المعرّي، فنقول بكلّ اطمئنان: إنّ النّصّ الذي نسبه الواحدي إلى المعرّي هو في الحقيقة منقول عن ابن فورّجة في كتابه (الفتح على أبي الفتح)، ولم يعزه إليه مباشرة، وإنّما اجتزأه، ولمّا كان للمعرّي شرح متداول فإنّ أوّل ما يتبادر إلى الذّهن أنّ الواحدي أخذ النّصّ من شرح المعرّي، والحقيقة غير ذلك، إنّما أخذه من شرح ابن فورّجة وهذا الأخير أخذه عن المعرّي سماعا بحكم أنّه تتلمذ له لما لا يقلّ عن سنتين كما يقول الرّواة[3] . وقد قال ابن فورّجة حرفيّا: «هكذا بفتح الباء فحكيت ما سمعت» [4]، إذ أكّد على أنّ ما نسبه إلى المعرّي هو من سماعاته، وهذا كلّه يثبت صحّة نسبة الكلام إلى المعرّي مشافهة أو سماعا منه وراويته هو ابن فورّجة. ومنه يكون اتّفاق ما ورد في المعجز مع ما ورد في شرح الواحدي نقلا عمّا جاء في شرح ابن فورّجة تلميذ المعرّي في كتابه (الفتح على أبي الفتح).

- **الأمر الثّاني**: ما دام نصّ الكلام المنسوب إلى المعرّي صحيحا، يؤكّد روايته ابن فورّجة، وهو لم يرد في اللّامع العزيزي، وإنّما ورد في المعجز المحقّق، فهل يثبت ذلك أنّ كتاب المعجز المحقّق هو للمعرّي؟ نقول: لا، لأنّ الكلام الوارد في المعجز نُقِلَ حرفيّا من شرح الواحدي،

1- أبو علي محمّد بن حمد بن فورّجة البروجِرديّ، 2011م، الفتح على أبي الفتح، تح: رضا رجب، تمّوز للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط1،دمشق، ص 271.

- محمّد بن حمد بن فورّجة، 1987م، الفتح على أبي الفتح، تح: عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط 2، بغداد، العراق، ص 293.

2- ينظر: أبو الحسن علي بن أحمد، الواحدي، 1419هـ- 1999م، شرح ديوان المتنبّي، ضبط وشرح: ياسين الأيّوبي، وقصيّ الحسين، دار الرّائد العربي، ط 1، بيروت، 1630/3.

3- ينظر: جمال الدين أبو الحسن بن يوسف القفطي، 1406هـ- 1986م، إنباه الرّواة على أنباء النّحاة، تح: محمد أبو الفصل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، 369/1. (ترجمة رقم 225).

4- أبو علي محمّد بن حمد بن فورّجة البروجِرديّ: الفتح على أبي الفتح، تح: رضا رجب، ص 271.

- محمّد بن حمد بن فورّجة: الفتح على أبي الفتح، تح: عبد الكريم الدجيلي، ص 293.

ويكفي أن نتتبّع شرح بقيّة أبيات القصيدة نفسها فنجد تطابقا تامّا بين المعجز وشرح الواحدي، وهي ظاهرة بارزة في المعجز حتى لَيَدفعنا ذلك إلى القول: إنّ مُؤَلِّفَه لم يزد عن كونه سطا على شرح الواحدي مستعينا بشروح أخرى لتغطية عمليّة السّطو والنّقل الحرفيّ. يدعم هذا الرّأي أنّ الأَوْلَى أن نجد تطابقا واتّفاقا أكثر بين المعجز واللّامع – إن كان الأوّل فعلا للمعرّي- لأنّ مؤلّفهما يُفتَرَض أن يكون واحدا، لا أن نجد هذا التّطابق المريب بين المعجز وشرح الواحدي، وما أكثر الأبيات التي اختلف بل تباين في شرحها اللّامع مع شرح الواحدي! وما أكثرها أيضا الأبيات التي اتّفق فيها المعجز مع شرح الواحدي!

2-3- نعت صاحب المعجز نفسَه بالسّرقة الشّعريّة:

ورد في شرحه قول المتنبّي: [الطويل]

وَيَفْهَمُ صَوْتَ المَشْرَفِيَّةِ فِيهِمُ ••• عَلَى أَنَّ أَصْواتَ السُّيُوفِ أَعَاجِمُ

قول الشّارح: «يقول: كان الدّمستق إذا سمع صليل السّيوف في أصحابه عرف ما تفعله، وإن لم يكن لها ألسنة»[1] . ثمّ عقّب قائلا: « وأخذ هذا المعنى المعرّي وشرحه فقال:[الطويل]

وَقَدْ تَنْطِقُ الأَسْيَافُ وَهْيَ صَوَامِتُ ••• وَمَا كُلُّ نُطْقِ المُخْبِرِينَ كَلَامُ

ثمّ قال من عنده:

كَفَى بِخِطَابِ المَشْرَفِيَّةِ مُخْبِرًا ••• بِأَنَّ رُؤُوسًا قَدْ شُقِقْنَ وَهَامُ»[2]

فهل يُعقل أن يصف المعرّي -النّاقد اللّغويّ الشّاعر- نفسَه بالسّرقة الأدبيّة في قوله (وأخذ هذا المعنى المعرّي)؛ ذلك أنّ (الأخذ) مصطلح نقديّ متداول في عصر المعرّي للدّلالة على السّرقة الأدبيّة، ويكثر استعمال المصطلح في كتب النّقد التي ألّفها أصحابها للنّيل من شاعريّة المتنبّي[3] ، ثمّ إنّ حديثه عن نفسه بصيغة الغائب يدلّ على أنّ الكلام منقول عن

1- معجز أحمد، 434/3.

2- م ن، ص ن.

3- ورد مصطلحا الأخذ والسّرقة في الكتب النّقديّة الآتية:

- أبو القاسم عبد الله بن عبد الرحمن الأصفهاني، 1968م، الواضح في مشكلات شعر المتنبي، تح: محمّد الطّاهر بن عاشور، الدّار التّونسيّة للنّشر،ط 1، تونس.

- يوسف البديعي،1994م، الصّبح المتنبي (عن حيثيّة المتنبّي)، تح: مصطفى السّقا، ومحمّد شتا، وعبده زيادة عبده، دار المعارف، ط 3، القاهرة، مصر.

المعرّي أو عمّن نقل عن المعرّي، كلّ ذلك يؤكّد أنّ المتكلّم هو غير المعرّي، وإنّما نُسب إليه الشّرح خطأً أو زورًا.

3- 3- الحكم على المتنبّي بالسّرقة الأدبيّة:

تُجمع المصادر والدّراسات قديمها وحديثها على أنّ أبا العلاء كان أبرز المعجبين بشعر المتنبّي والمنافحين عن مذهبه الشّعريّ، بل ذهب كثير من الدّارسين وشرّاح ديوان أبي الطّيّب إلى وصفه بالمتعصّب للمتنبّي، المتغاضي عن عيوبه الشّعريّة والمسوّغ لأخطائه، فهل يُعقل بعد ذلك أن يتفرّد بوصفه صراحة بالسّرقة وهو مالم يفعله في اللّامع، ولا فعله غيره من الشّرّاح؛ إذ دأبوا في شروحهم على استعمال العبارة الآتية: «ونظر إلى قول... [أو قولهم] هذا منقول من قول...»[1] ، وذلك للتّعبير عن اتّفاق معاني الشّاعر مع غيره، فلا نجد من الشّرّاح من يصفه بالسّرقة صراحة - ونحن هنا نخصّ شرّاح الدّيوان دون النّقّاد- لكنّ صاحب المعجز يقول ذلك دون مواربة حين يشرح قول الشّاعر: [الطويل]

«فَلَا تُـبْلِـغَاهُ مَا أَقُـولُ فَـإِنَّـهُ ••• شُجَاعٌ مَتَى يُذْكَرْ لَهُ الطَّعْنُ يَشْتَقِ

يقول: لا تبلغا يا صاحبيَّ سيف الدّولة ما أقول، فإنّه شجاع، إذا سمع وصف الشّجاعة اشتاق إليها. وهذا بيت كثيّر نقله من النّسيب إلى الشجاعة، وهو:

فَلَا تُذْكِـرَاهُ الحَاجِـبِـيَّةَ يَشْـتَـقِ[2]

- أبو سعد محمّد بن أحمد العميدي، 1961م، الإبانة عن سرقات المتنبي، تحقيق وشرح: إبراهيم الدّسوقي البساطي، دار المعارف، ط 1، القاهرة.

- ابن بسّام النّحويّ، 1970م، سرقات المتنبي ومشكل معانيه لابن بسام، تح: محمّد الطّاهر بن عاشور، الدّار التّونسيّة للنّشر، ط 1، تونس.

1- ينظر: أبو الفتح عثمان بن جنّي، 2004م، الفسر، تح: رضا رجب، دار الينابيع، ط 1، دمشق، سوريا، 34/1 و 666/2. وينظر: اللامع العزيزي، 1430/3. وينظر: شرح الواحدي،359/1 و 2050/4.

- وينظر: أبو البقاء العكبري، 1355هـ- 1936م، التّبيان في شرح الدّيوان، تح: مصطفى السّقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 1، مصر،7/1 و 181/2.

- وينظر: أبو البركات شرف الدين المبارك بن أحمد الأربليّ ابن المستوفي، 1998م- 2014م، النّظام في شرح شعر المتنبّي وأبي تمّام، تح: خلف رشيد نعمان، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، ط 1،بغداد، 376/6.

- وينظر: عبد الرحمان البرقوقي، 1986م، شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، ط 2، بيروت، 364/1.

2- والبيت ذكره أيضا: (الواحدي 1378/3) و(العكبري 310/2). وفي ديوان كثيّر البيت بتمامه:

فَلا تُذكِراهُ الحاجِبِيَّةَ إنَّهُ ••• مَتى تُذكِراهُ الحاجِبِيَّةَ يَحزَنِ

وهذه السّرقة قبيحة، لأنّه أخذ المعنى واللّفظ والوزن والقافية»[1] . والعبارة الأخيرة التي نعت فيها الشّارح المتنبّي بالسّرقة من كثيّر عبّر عنها كلّ من الواحدي والعكبري بقولهما: «والبيت منقول من قول كثيّر»[2]. وهنا ينبغي أن نتوقّف عند التّمييز بين المصطلحين: (السّرقة والنّقل)؛ حيث سوّى صاحب المعجز بينهما بقوله: «وهذا بيت كثيّر نقله من النّسيب إلى الشجاعة ... وهذه السّرقة قبيحة، لأنّه أخذ المعنى واللّفظ والوزن والقافية»[3] . ففي بداية كلامه قال: نقل المعنى من النّسيب إلى الشّجاعة، وفي هذا يتّفق مع سائر الشّرّاح كالواحدي والعكبري وغيرهما، كما أنّ رأيه موافق لحدّ مصطلح النّقل في عصره؛ إذ يُعرّفه ابن منقذ بقوله: «اعلم أنّ النّقل هو أن ينقل الشّاعر معنى إلى معنى غيره، وهو كما قال أبو العلاء في تفسير قول المتنبّي:[الكامل]

فِي خَطِّهِ مِنْ كُلِّ قَلْبٍ شَهْوَةٌ ••• حَتَّى كَأَنَّ مِدَادَهُ الأَهْوَاءُ

قال: هذا يسمّيه أهل النّقد النّقل، لأنّه نقله من قول البحتري في الخمر:[الخفيف]

أُفْرِغَتْ فِي الزُّجَاجِ مِنْ كُلِّ قَلْبٍ ••• فَهْيَ مَحْبُوبَةٌ إِلَى كُلِّ نَفْسِ»[4] .

والغريب في الأمر كلّه أنّ أسامة نفسه أخذ حدّ النّقل عن المعرّي وكذلك الشّاهد الشّعري ولم يرد ذلك كلّه في المعجز المحقّق. ويتّفق النّقّاد مع الشّرّاح في كون النّقل هو نقل البيت من معنى إلى معنى غيره[5] ؛ حيث نقل المتنبّي البيت من الخمر إلى المدح، وفي كلام ابن منقذ لم يُسَمِّ المعرّي ذلك سرقة، وهذا تناقض صريح مع ما ورد في المعجز؛ إذ جمع صاحبُه بين المصطلحين النّقل والسّرقة في تفسيره الظّاهرةَ نفسَها، فالمعرّي المزعوم صاحب المعجز المحقَّق لا يفرّق بين المصطلحين في كتابه المعجز، لكنّ الذين نقلوا عنه لا نجد في ما نقلوه أيّ تضارب أو تناقض، والبيت الذي سبق ذكره للمتنبّي، لم يرد في أبيات اللّامع العزيزي

- ينظر: ديوان كثيّر عزّة، 1391هـ- 1971م، تح: إحسان عبّاس، دار الثّقافة، ط 1، بيروت، ص 249.

1- معجز أحمد، 301/3، 302.

2- شرح الواحدي، 1378/3. وشرح العكبري 310/2.

3- م س، 301/3، 302.

4- أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشّعر، ص 205.

5- هذا الرّأي نجده عند أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، 1371هـ- 1952م، في: الصّناعتين (الكتابة والشّعر)، تح: علي محمّد البجاوي، ومحمّد أبو الفصل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، ط 1، القاهرة، ص 201، 202.

المشروحة، ولا نقل تلاميذ المعرّي تفسيره الذي نسبه إليه ابن منقذ[1] ، ومن ثَمَّ نتساءل ما مصدر ابن منقذ في ما نسبه إلى المعرّي؟

وما دام الكلام الذي ذكره ابن منقذ ونسبه إلى المعرّي لم يرد في المعجز المحقّق أيضا فإنّ ذلك يقودنا إلى القول بأحد الاحتمالين الآتيين: إمّا أنّ يكون للمعرّي كتاب بعنوان معجز أحمد هو غير هذا المحقَّق، أو أن يكون (معجز أحمد) تسميةَ المعرّي أطلقها على ديوان الشّاعر دون شرحه ، يؤيّد هذا الرّأي ما مرّ معنا في ما ذكره الصّفدي[2].

3- 4- التّناقض البيّن بين شرحي اللّامع والمعجز:

قد يؤلّف عالم ما شرح ديوان شاعر معيّن ثمّ يعود إلى شعر الشّاعر ذاته فيختصر شرحه مقتصرا على أبيات بعينها، والغالب أن تكون الأبيات المشكلة أو ما يُعرف بأبيات المعاني، وقد فعل ذلك أبو الفتح حيث شرح ديوان أبي الطّيّب كاملا في كتابه (الفسر)، ثمّ شرحه شرحا مختصرا في كتابه الموسوم بـ: (الفسر الصّغير أو الأبيات المشكلة الإعراب)[3]؛ ويُلاحظ حين المقارنة بين الشّرحين أنّ أبا الفتح لم يُناقض نفسه فلا نجد تعارضا بين الشّرحين؛ ففي شرحه المختصر (الفسر الصّغير) إنّما توقّف عند أبيات بعينها أثارت جدلا بين النقّاد والشّرّاح وكان الجدل حولها في الغالب لغويّا، فجاءت شروحه فيه متماهية مع شرحه الكبير (الفسر)، بل نجده في كثير من المواطن يُحيل على شرحه الكبير (الفسر)

1- ينظر: أبو زكريّا يحيى بن علي التّبريزي، 2002م، الموضح في شرح شعر أبي الطّيّب المتنبّي، تح: خلف رشيد نعمان، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، ط 1،بغداد، 149/1. أمّا ابن فورّجة فلم يذكر هذا البيت في: الفتح على أبي الفتح.

2- قال الصّفدي: «وقيل إنّ المعرّي إذا خلا ممّن لا يثق إليه قال: ناولوني معجز أحمد، يعني ديوان أبي الطّيّب، وإذا كان في غير الخلوة يقول: الشّاعر». (نصرة الثائر)، ص 117.

3- طُبع هذا الكتاب أكثر من مرّة بتحقيقات مختلفة هي كالآتي:

أ- أبو الفتح عثمان بن جني، 2010م، تفسير أبيات معاني ديوان المتنبي أو الشّرح الصّغير، تح: رضا رجب، رند للطباعة والنشر، ط 1، دمشق،

ب- أبو الفتح عثمان بن جني، 1428هـ-2007م، الفسر الصّغير أو تفسير أبيات المعاني في شعر المتنبي، تح: عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط 1، الرّياض.

ج- أبو الفتح عثمان بن جني، 1973م، الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي، تح: محسن غياض، مطبعة الجمهورية، ط 1، بغداد.

فيقول: «وقد استقصيت هذا وغيره في كتابي الكبير في تفسير ديوانه»[1] وأكتفي هنا بالإحالة على أمثلة منها لأنّ المقام لا يتّسع لعرضها جميعا في هذا المقال[2] .

وحين مقارنة ما ورد في اللّامع مع ما يقابلها من شروح في المعجز نصادف الكثير من الاختلافات التي تبلغ أحيانا حدّ التّناقض؛ ففي المعجز المحقّق نحن أمام شارح يكرّر كلام غيره وخاصّة الواحدي، وفي اللّامع نكون بإزّاء شارح عالم له آراؤه التي ينفرد بها ويخالف فيها غيره من الشّرّاح أحيانا، ولنتأمّل تفسيره للباء الزّائدة في قول المتنبّي: [الطّويل]

كَفَى بِكَ دَاءً أَنْ تَرَى المَوْتَ شَافِيَا ••• وَحَسْبُ المَنَـايَا أَنْ يَكُنَّ أَمَانِيَا

قال المعرّي (في اللّامع العزيزي): «والباء في بك في موضع رفع، كما تقول: كفى بفلان صديقا؛ أي كفى فلان، فأمّا قولهم في التّعجّب: أكرِمْ بِزَيْدٍ فقد اختلف فيه النّحويّون؛ فقيل: الباء وما بعدها في موضع نصب لأنّه مُؤدٍّ معنى قولك: ما أكرم زيدًا، ورُوي عن محمّد بن يزيد أنّه كان يقول: هو في موضع رفع لأنّ المعنى: كَرُمَ زيدُ. ويحتمل أنّ الفعل لا يخلو من الفاعل وقد يخلو من المفعول»[3] . فهو يرى أنّ الباء زيدت على الفاعل، ثمّ يذكر آراء النّحويّين في الباء الزّائدة في أسلوب التّعجّب: (أكرِمْ بِزَيْدٍ)، إذ يجعلها فريق في موضع رفع، وفريق ثان يجعلها في موضع نصب. وموقفه من إعرابها في البيت المذكور آنفا (بك) إنّها في موضع رفع. وعلى النّقيض من ذلك نجد المعرّي (في معجز أحمد) - إن صحّت نسبته إليه- يرى رأيا مخالفا في إعراب الباء الزائدة في البيت نفسه حيث يقول: «الباء في (بك) زائدة، والتّقدير: كفاك داء، وليست هذه الباء مثلها في قوله تعالى:[وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا][4] ، [وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ][5] لأنّ هاهنا زيدت الباء على المفعول، وفي الآية زيدت على الفاعل، والفاعل في البيت قوله: (أن ترى) و(داءً) نصب على التّمييز»[6]. وموقفه هنا صريح إذ جعلها في موضع نصب أي زائدة مع مفعول، وفي الآية القرآنية هي زائدة مع الفاعل، والنّتيجة الأولى اختلاف موقف المعرّي بين

1- أبو الفتح عثمان بن جني: الفسر الصّغير أو تفسير أبيات المعاني في شعر المتنبي، ص 31.

2- ينظر شروح الأبيات نفسها في الفسر الصغير على التّوالي: ص 10-11، ص30-31، ص131، ص174.
ويقابلها في الفسر الكبير على التّوالي الصفحات: 1/74- 75، 1/677، 3/57- 58، 3/500.

3- أبو العلاء المعري: اللّامع العزيزي، 3/1459.

4- سورة النّساء، الآية 79.

5- سورة الأنبياء، الآية 47.

6- أبو العلاء المعري: معجز أحمد، 4/17.

اللّامع وبين المعجز في إعراب الباء الزّائدة في البيت الشّعري إذ سوّغ رأيا في الأوّل خالفه في الثّاني، والنّتيجة الثّانية حين نقرأ شرح الواحدي للبيت الشّعري نفسه؛ حيث يقول: «كفى بك داء معناه: كفاك. والباء زِيدت في المفعول هاهنا كما تُزاد في الفاعل نحو: كفى باللّه وذكرنا هذا في قوله: كفى بجسمي نحولا[1]، يقول: كفاك داءً رؤيتك الموت شافيا أي أنّ داءً شفاؤُهُ الموت أقصى الأدواء، والمنيّة إذا صارت أمنيّة فهو غاية البليّة وفاقرة الخطوب »[2] ، فإنّنا نلاحظ تطابقا كبيرا بين كلام الواحدي وبين ما ورد في المعجز من ناحية، ويتّفق أيضا مع ما ذكره ابن سيده في كتابه شرح المشكل من شعر المتنبّي[3]، ونقيضا لما ذكره المعرّي في اللّامع، وهذا التّناقض بين المعجز واللّامع لا يقود إلّا إلى نتيجة واحدة: أحد الكتابين ليس للمعرّي. ولمّا ثَبَتَتْ نسبة اللّامع إليه لتواتر النّقول منه وكثرة النّاقلين من الكتاب المطبوع المحقّق، لم يبق إلّا إنكار نسبة المعجز؛ ذلك أنّ التفسير الوارد في كلّ كتاب منهما يشير ، بل يؤكّد عدم صدورهما من مؤلّف واحد، فلو كانا للمعرّي لجعل أحد الرّأيين صوابا وسوّغ للثّاني، لا أن يُناقضه وكأنّه لم يطّلع عليه وهو القول الأصحّ لأنّ المعجز نُسب إليه خطأ أو زورا.

وهنا تبرز مسؤوليّة المحقّق ومدى التزامه صرامة المنهج العلمي في تحقيق مخطوط ما،إذ تقضي الخطوة الأولى حين مباشرة هذه المهمّة التّأكّد من صحّة الكتاب واسمه، ونسبته إلى مؤلّفه[4]، وهو إجماع لا يختلف حوله المهتمّون بالتّحقيق، يتّفق في ذلك العرب مع غيرهم من الأمم الأخرى.

1-تمام البيت : كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ ••• لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

وهو من أبيات ثلاثة قالها في صباه أوّلها:[البسيط]

أَبْلَى الهَوَى أَسَفًا يَوْمَ النَّوَى بَدَنِي ••• وَفَرَّقَ الهَجْرُ بَيْنَ الجَفْنِ وَالوَسَنِ

رُوحٌ تَــرَدَّدُ في مِثْــلِ الخِــلَالِ إِذَا ••• أَطَارَتِ الرِّيحُ عَنْهُ الثَّوْبَ لَمْ يَــبِنِ

2- الواحدي: شرح الدّيوان، 1684/4.

3- علي بن اسماعيل بن سيده، 1976م، شرح المشكل من شعر المتنبّي، تح: مصطفى السّقا، وحامد عبد المجيد، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، د ط، القاهرة، ص 260.

4- ينظر: عبد السلام محمّد هارون، 1418هـ – 1998م، تحقيق النّصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، ط 7، القاهرة، ص5. =

= - وينظر: صلاح المنجد، 1987م، قواعد تحقيق المخطوطات، دار الكتاب الجديد، ط 7، بيروت ، ص 15.

ومن أمثلة التّناقض بين الشّرحين أيضا – اللّامع والمعجز- ما تعلّق بالوزن الشّعري في قول المتنبّي في القصيدة التي يمدح فيها بدرَ بن عمّار والتي مطلعها:[الرّمل]

إِنَّمَا بَدْرُبْنُ عَمَّـارٍ سَحَـابٌ ••• هَـطِلٌ فِيهِ ثَوَابٌ وَعِقَـــابُ

إِنَّمَا بَـدْرُعَطَايَـا وَرَزَايَـا ••• وَمَنَايَـا وَطِعَـانٌ وَضِـرَابُ

فبينما اتّفق سائر الشّراح على وصف الأبيات باضطراب الوزن لكون الشّاعر استعمل بحر الرّمل على أصل دائرته العروضيّة (فاعلاتن) ثلاث مرّات في كلّ شطر، وفي الاستعمال لا تأتي تفعيلته الأخيرة إلّا محذوفة على وزن (فاعلن)[1]، وهذا الرّأي هو ما قال به المعرّي في اللّامع[2]، إلّا أنّه يناقض كل ذلك في المعجز وينفرد بتبرير اضطراب الوزن ومخالفة مألوف استعمال بحر الرّمل؛ فيقول صاحب المعجز مخالفا جميع الشّراح والعروضيّين في آن واحد: «وهذه الأبيات من بحر الرّمل وأصله (فاعلاتن) ستّ مرّات، وهو قد جاء بها على الأصل، ولم يُسمع من العرب إلّا محذوف العروض: وهو أن يُحذف من الجزء الثّالث سبب وهو (تن) فيبقى (فاعلا) ويحوّل إلى مثل وزنه فيصير (فاعلن). وعذره أنّه صرّع الأبيات من غير إعادة القافية، وأيضاً فإنّه اعتبر الأصل، لأنّه أصل دائرة الرّمل، فأتى بها على الأصل؛ ليعلم أنّ أصلها ذلك. وأمّا البيت الأوّل فلا إشكال فيه لأنّه مصرّع مقفّى»[3]، فقد انتحل المعرّي المزعوم (صاحب المعجز) للشّاعر العذر بمخالفة الاستعمال والإتيان ببحر الرّمل على أصله معتبرا ذلك من التّصريع من غير إعادة القافية، وهو رأي لم يقل به أيّ من علماء العروض، ذلك أنّ التّصريع لا يكون إلّا بإعادة القافية، وإلّا عُدَّ كلّ بيت اتّفقت عروضه مع ضربه في الوزن مصرّعا؛ لأنّنا لو أخذنا برأيه هذا لأصبحت معلّقة امرئ القيس مصرّعة من أوّلها إلى آخرها إذ وردت كلّ من العروض والضّرب على وزن واحد (مفاعلن) في جميع أبياتها، ولم يقل العروضيّون بالتّصريع في المعلّقة إلّا في مطلعها الذي يقول فيه امرؤ القيس[4]: [الطّويل]

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ••• بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

1- ينظر على سبيل المثال: ابن جني: الفسر، 448/1، 449. وينظر أيضا: ينظر: شرح الواحدي، 668/1.
- وينظر: شرح العكبري، 133/1. وينظر: شرح ابن المستوفي، 168/4.وينظر: شرح البرقوقي، 261/1.

2- ينظر:اللّامع العزيزي، 113/1.

3- معجز أحمد، 126/1.

4- ديوان امرئ القيس،1990م، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط 5، القاهرة، ص 8-18.

وكذلك ذكروا التّصريع في الأبيات التي تُعدّ تخلّصا وخروجا من موضوع إلى آخر، ومنها قوله:

أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ ••• وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِيَ فَأَجْمِلِي

وقوله فيها أيضا:

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ اِنْجَلِي ••• بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

ومن ثمّ يكون اعتذار صاحب المعجز للشّاعر بهذا التّبرير تسويغا للخروج على ما اتّفق عليه علماء العروض وابتداعا لنوع من التّصريع لم يشر إليه أحد قبله وهو التّصريع دون تقفية[1]. مع العلم أنّ أبا العلاء يُعدّ أعلم أهل عصره بعلم العروض بعد كلّ من الخليل والأخفش، فهل يسوغ أن لا يميّز بين التّصريع والتّقفية؟

3-5- اختلاف ضبط الرّواية بين المعجز واللّامع:

كثيرا ما يصادفنا اختلاف الرّواية بين المعجز واللّامع حول لفظة معيّنة في البيت الشّعريّ الذي يذهب فيه الشّرّاح مذهبين مختلفين؛ والغالب أنّ الرّواية الثّانية التي ترد في المعجز لا نجدها في اللّامع والأمثلة على ذلك كثيرة نكتفي بعرض المثالين الآتيين تفاديا للإطالة:

يقول أبو الطّيّب[2] : [الوافر]

1- يميّز التّبريزي الفرق بين المصرّع وبين المقفّى فيقول: «كلّ بيت مصرّعٍ فعروضه على زنة ضربه، أو ما يجوز في ضربه. والفرق بين المصرّع والمقفّى أنّ التّصريع هو أن يُقسم البيت نصفين، ويُجعل آخر النّصف من البيت كآخر البيت أجمع، وتغيّر العروض للضّرب فإن كان الضّرب (مفاعيلن) جُعلت العروض (مفاعيلن) وإن كان الضّرب (فعولن) جُعلت العروض فعولن/.../ والمقفّى مماثلة الضّرب من غير تغيير، والتّقفية شيء أحدثه المتأخّرون».

- ينظر: الخطيب التّبريزي، 1415هـ- 1994م، الكافي في العروض والقوافي، تح: الحسّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، ص 20.

- وينظر كذلك: ابن أبي الإصبع المصري: تحرير التحبير (في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن)، ص 305.

- وكذلك: القاضي أبو يعلي التّنوخي، 1978م، القوافي، تح: عوني عبد الرّؤوف، مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة، ص 75.

- وينظر أيضا: عبد العزيز عتيق، 1987، علم العروض والقافية، دار النهضة العربيّة للطباعة ، ط 1، بيروت، ص 79- 83.

2- الفسر، 500/3. ورواية أبي الفتح وردت في شرح الواحدي،520/1. و شرح العكبري، 75/4. و وردت = = أيضا في شرح التّبريزي، 131/5.

وَقَبْضُ نَوَالِـهِ شَـرَفٌ وَعِـزٌّ••• وَقَبْضُ نَوَالِ بَعْضِ القَوْمِ ذَامُ

وينفرد صاحب المعجز برواية كلمة (قَبْض) بالقاف والباء فيذكر لها رواية ثانية (فَيْض) بالفاء والياء، إذ يثبت كعادته رواية أبي الفتح ثمّ يشير إلى الرّواية الثّانية في أثناء شرح البيت؛ حيث يقول: «ويُروى فيض نواله وهو الأولى. والذّام: العيب»[1]، فهو يرجّح الرّواية الثّانية التي خالف فيها غيره من الشّرّاح، في حين اكتفى المعرّي في اللّامع برواية أبي الفتح. بينما تفرّد صاحب المعجز في رواية قول المتنبّي: [المنسرح]

لَـهُ أَيَـادٍ إِلَـيَّ سَابِقَـةٌ ••• أَعُدُّ مِنْهَا وَلَا أُعَدِّدُهَا

«ورُوي سابقة وسابغة أي تامّة. والأيادي النّعم»[2]. والحقيقة أنّ الاختلاف هنا مردّه غالبا إلى التّصحيف الذي يقع فيه النّسّاخون.

كما انفرد برواية ثانية لكلمة (خِسَاسُ) في قول أبي الطّيّب: [الطّويل]

رَمَانِي خِسَاسُ النَّاسِ مِنْ صَائِبٍ اِسْتَهُ ••• وَآخَـرُ قُطْـنٌ مِنْ يَدَيْــهِ الجَنَـادِلُ

حيث قال: «ورُوي: خَشَاشُ النّاس. يعني ضعيفهم، يقع على الواحد والجمع»[3]. وإذا كان صاحب المعجز قد روى البيت كاملا فإنّ المعرّي في (اللّامع) قد تحرّج من ذكر صدر البيت واكتفى بعجزه ثمّ شرحه دون أن يلتفت إلى صدر البيت[4] . فما الذي جعل المؤلّف إن كان واحدا في الشّرحين، يغضّ الطّرف هنا، ويُغضي حياء هناك؟

3-6- تواتر الشّروح في النّقل من اللّامع دون المعجز:

- وينظر أيضا: أبو اليمن الكندي، شرح ديوان المتنبّي (دراسة وتحقيق)، أطروحة دكتوراه تقدّم بها الباحث: عبد الله ابن صالح بن عبد الله الفلاح، إشراف: عبد الباسط عبد الرّزّاق بدر، قسم الأدب والبلاغة، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، المملكة العربية السعودية، 1415هـ، 175/1.

1- معجز أحمد، 366/1.

2- م س، 25/1.

3- م ن، 125/1.

4- اللّامع العزيزي، 1063/2. حيث اكتفى المعرّي بعجز البيت الذي يقول فيه المتنبّي:

وَآخَرُ قُطْنٌ مِنْ يَدَيْهِ الجَنَادِلُ

تجاوز عدد شروح ديوان أبي الطّيّب الأربعين شرحا على ما ذكر ابن خلّكان[1]، ومن الطّبيعي أن يطّلع اللّاحق على عمل السّابق فيَأخذ منه ما يُؤخذ ويَردّ ما يُردّ، وقد حاز شرح أبي الفتح الكبير الموسوم بـ (الفسر) نصيب الأسد بين الشّروح إذ اتّخذه أغلب الشّرّاح معيارا وموجّها في رواية الدّيوان وتفسير معانيه، وكان أيضا لشرح المعرّي الموسوم بـ (اللّامع العزيزيّ) الحظّ الموفور بين تلك الشّروح مضاهيا بذلك شرحي أبي الفتح والواحدي؛ حيث تواترت النّقول من اللّامع باتّفاق الشّرّاح على تباعدهم زمنيّا ممّا يُؤيّد ويُؤكّد اطّلاعهم على شرح المعرّي الموسوم باللّامع، والأمثلة على ذلك كثيرة جدّا نستعرض منها هذا النّصّ الذي يقول فيه أبو العلاء مفسّرا قول أبو الطّيّب: [البسيط]

رُبَّ نَجِيعٍ بِسَيْفِ الدَّوْلَةِ انْسَفَكَا ••• وَرُبَّ قَافِيَـةٍ غَاظَـتْ بِهِ مَلِكَـا

«وهي من البسيط الأول. ولم يزاحف أبو الطيب زحافًا تنكره الغريزة إلا في هذا الموضع، ولا ريب أنه قاله على البديه، ولو أنّ لي حكمًا في البيت لجعلت أوّله: كم من نجيع؛ لأنّ ربّ تدلّ على القلّة، وإنّما يجب أن يصف كثرة سفكه دماء الأعداء، ويحسن ذلك أنّ ربّ جاءت في النّصف الثّاني»[2] . فالكلام حرفيّا نقله أبو المرشد المعرّي ولم يزد عليه إلّا قوله في بدايته: «قال الشّيخ ...»[3] .

والأمر نفسه قام به ابن المستوفي الذي أضاف في بداية النّصّ: «قال أبو العلاء ...»[4]، ويتّفق معهما التّبريزي[5] أيضا الذي رمز لاسم المعرّي بحف العين ونقل كلامه حرفيّا.

وبمقابل ذلك وعلى النقيض منه لا نجد ذكرا لمعجز أحمد بين الشّروح المتعدّدة ولا نصوصا منقولة عنه تداولها بقيّة الشّرّاح بمَنْ فيهم تلاميذ أبي العلاء نفسه؛ أمثال أبي

1- ينظر: ابن خلّكان، 1398هـ- 1978م، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تح: إحسان عبّاس، دار صادر، د ط، بيروت، 121/1.

2- م س، 851/2.

3- أبو المرشد سليمان بن علي المعرّي، 1399هـ- 1979م، تفسير أبيات المعاني (من شعر أبي الطّيّب المتنبّي)، تح: مجاهد محمّد محمود الصّواف، ومحسن غياض عجيل، دار المأمون للتراث، ط 1، دمشق، بيروت، ص 162.

4- ابن المستوفي، النّظام في شرح شعر المتنبّي وأبي تمّام، 7/13.

5- أبو زكريا يحيى التّبريزي، الموضح في شعر أبي الطّيّب المتنبّي، 13/4.

المرشد سليمان المعرّي، أو ابن فورّجة البروجرديّ، أو الخطيب التّبريزي، إذ لا يُعقل أن يغفل تلامذته عن كتاب ألّفه في موضوع كان محور اهتمامهم.

الخاتمة:

بعد هذه الرّحلة الماتعة بين مظانّ تراثنا الثّرّ الذي لا يطلب إلينا إلّا صبرا وإخلاصا في البحث وجدّيّة في العمل للكشف عمّا فيه من درر، لكنّ كلّ رحلة اكتشاف تطلب إلى صاحبها حسن الزّاد؛ من معرفة وإتقان المنهج العلميّ الصّحيح والابتعاد عن العجلة والغرور، لأنّ تراث الأمّة مسؤوليّة خلقيّة وتاريخيّة زيادة على كونها مسؤوليّة علميّة، ولمّا اتّسم العمل في تحقيق كتاب (معجز أحمد) بالتّسرّع وتعجّل النّتيجة دون بذل جميع أسبابها، أخرج لنا المحقّق - غفر الله له هذه العجلة - كتابا غفلا من ناحيتين: غفلا من العنوان الصّحيح، وغفلا من اسم مؤلّفه الحقيقي؛ حيث تبيّن من خلال الأدلّة التّاريخيّة والعلميّة أنّ الكتاب منحول، لا علاقة للمعرّي به إلّا أن وُضِعَ اسمه عليه زورا أو تدليسا من أحد النّسّاخين ليجني من ورائه مالا متوسّلا في ذلك بشهرة وسمعة أبي العلاء.

وإذ استقرّ لدينا بالدّليل العلميّ زيف نسبة الكتاب إلى المعرّي، فإنّنا نوجّه وننوّه إلى تعميم هذا الرّأي في جامعاتنا بخاصّة، حتّى لا يُتّخذ الكتاب المنحول مصدرا أو مرجعا علميّا يُعتدّ به،ولا يُتّخذ موضوع دراسة علميّة إلّا ما كان منها إعادة تحقيق وتمحيص، أو نقدا للكتاب وتحقيقه.

قائمة المصادروالمراجع

القرآن الكريم

أوّلا: الكتب :

1- أسامة بن منقذ، (1380هـ- 1960م)، البديع في نقد الشّعر، تح: أحمد أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، مرا: إبراهيم مصطفى، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط 1، القاهرة، مصر.

2- ابن أبي الإصبع المصري، (1963م)، تحرير التحبير (في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن)، تح: حنفي محمّد شرف، دار إحياء التّراثُ، ط1، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة.

3- امرؤ القيس: ديوان امرئ القيس،(1990م)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط 5، القاهرة.

4- أبو البركات شرف الدين المبارك بن أحمد الأربليّ ابن المستوفي، (1998م- 2014م)، النّظام في شرح شعر المتنبّي وأبي تمّام، تح: خلف رشيد نعمان، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، ط 1، بغداد.

5- ابن بسّام النّحويّ، (1970م)، سرقات المتنبي ومشكل معانيه لابن بسام، تح: محمّد الطّاهر بن عاشور، الدّار التّونسيّة للنّشر، ط 1، تونس.

6- أبو البقاء العكبري، (1355هـ- 1936م)، التّبيان في شرح الدّيوان، تح: مصطفى السّقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 1، مصر.

7- جمال الدين أبو الحسن بن يوسف القفطي، (1406هـ- 1986م)، إنباه الرّواة على أنباء النّحاة، تح: محمد

أبو الفصل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، بيروت.

8- أبو الحسن علي بن أحمد، الواحدي، (1419هـ- 1999م)، شرح ديوان المتنبّي، ضبط وشرح: ياسين الأيّوبي، وقصيّ الحسين، دار الرّائد العربي، ط 1، بيروت.

9- عبد الرحمان البرقوقي، (1986م)، شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، ط 2، بيروت، لبنان.

10 - أبو زكريّا يحيى بن علي التّبريزي، (2002م)، الموضح في شرح شعر أبي الطّيّب المتنبّي، تح: خلف رشيد نعمان، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، ط 1،بغداد.

11- أبو زكريّا يحيى بن علي التّبريزي، (1415هـ- 1994م)، الكافي في العروض والقوافي، تح: الحسّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة.

12- أبو سعد محمّد بن أحمد العميدي،(1961م)، الإبانة عن سرقات المتنبي، تحقيق وشرح: إبراهيم الدّسوقي البساطي، دار المعارف، ط 1، القاهرة.

13- عبد السلام محمّد هارون، (1418هـ – 1998م)، تحقيق النّصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، ط 7، القاهرة.

14- صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، (1971م)، نصرة الثّائر على المثل السّائر، تح: محمّد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د ط، دمشق،

15- أبو العباس شمس الدّين أحمد بن خلّكان، (1398هـ- 1978م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تح:

إحسان عبّاس، دار صادر، د ط، بيروت.
16- عبد العزيز عتيق، 1987، علم العروض والقافية، دار النهضة العربيّة للطباعة ، ط 1، بيروت، لبنان.
17- أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعرّي، (1413هـ-1992م)، معجز أحمد(منحول منسوب إلى المعرّي)، تح: عبد المجيد دياب، دار المعارف، ط2، القاهرة.
18- أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعرّي،(2008م)، اللّامع العزيزي (شرح ديوان المتنبي)، تح: محمّد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، الملكة العربية السعودية.
19- أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعرّي،(1938م)، الفصول والغايات، ضبط: محمود حسن زناتي، مرا: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، ط 1، بيروت، لبنان .
20- أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعرّي،(1984م)، رسالة الصّاهل والشّاحج، تح: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط 2، القاهرة.
21- أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعرّي،(1994م)، شرح اللّزوميّات، تح: منير المدني وآخرون، إشراف ومراجعة: حسين نصّار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط 1، القاهرة.
22- أبو علي محمّد بن حمد بن فورّجة البروجِرديّ، (1987م)، الفتح على أبي الفتح، تح: عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط 2، بغداد، العراق.
23- أبو علي محمّد بن حمد بن فورّجة البروجِرديّ، (2011م)، الفتح على أبي الفتح، تح: رضا رجب، تمّوز للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط1،دمشق، سوريا.
24- علي بن اسماعيل بن سيده، (1976م)، شرح المشكل من شعر المتنبّي، تح: مصطفى السّقا، وحامد عبد المجيد، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، د ط، القاهرة.
25- أبو الفتح عثمان بن جنّي، (2004م)، الفسر، تح: رضا رجب، دار الينابيع، ط 1، دمشق، سوريا.
26- أبو الفتح عثمان بن جنّي، (2010م)، تفسير أبيات معاني ديوان المتنبي أو الشّرح الصّغير، تح: رضا رجب، رند للطباعة والنشر، ط 1، دمشق، سوريا.
27- أبو الفتح عثمان بن جنّي، (1428هـ-2007م)، الفسر الصّغير أو تفسير أبيات المعاني في شعر المتنبي، تح: عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. ط 1، الرّياض.
28- أبو الفتح عثمان بن جنّي، (1973م)، الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي، تح: محسن غياض، مطبعة الجمهورية، ط 1، بغداد.
29- أبو القاسم عبد الله بن عبد الرحمن الأصفهاني، (1968م)، الواضح في مشكلات شعر المتنبي، تح: محمّد الطّاهر بن عاشور، الدّار التّونسيّة للنّشر،ط 1، تونس.
30- كثيّر بن عبد الرحمان الخزاعي، (1391هـ- 1971م)، ديوان كثيّر عزّة، جمع وشرح: إحسان عبّاس، دار الثّقافة، ط 1، بيروت.
31- كمال الدين بن العديم، (1988م)، بغية الطلب فى تاريخ حلب، تح: سهيل زكّار، دار الفكر للطباعة والنّشر ، ط 1، بيروت.

32- أبو المرشد سليمان بن علي المعرّي، (1399هـ- 1979م)، تفسير أبيات المعاني (من شعر أبي الطّيّب المتنبّي)، تح: مجاهد محمّد محمود الصّواف ، ومحسن غياض عجيل، دار المأمون للتراث، ط 1، دمشق، بيروت.

33- مصطفى السّقّا، وآخرون، (1385هـ-1965م)، آثار أبي العلاء المعرّي (تعريف القدماء بأبي العلاء)، إشراف: طه حسين، الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر، د ط، القاهرة.

34- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، (1371هـ- 1952م)، الصّناعتين (الكتابة والشّعر)، تح: علي محمّد البجاوي، ومحمّد أبو الفصل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، ط 1، القاهرة.

35- القاضي أبو يعلي عبد الباقي عبد الله التّنوخي،(1978م)، القوافي، تح: عوني عبد الرّؤوف، مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة.

36- يوسف البديعي، (1994م)، الصّبح المتنبي (عن حيثيّة المتنبّي)، تح: مصطفى السّقا، ومحمّد شتا، وعبده زيادة عبده، دار المعارف، ط 3، القاهرة، مصر.

ثانيا: الرّسائل الجامعية:

37- أبو اليمن الكندي، شرح ديوان المتنبّي (دراسة وتحقيق)، أطروحة دكتوراه تقدّم بها الباحث: عبد الله ابن صالح بن عبد الله الفلاح، إشراف: عبد الباسط عبد الرّزّاق بدر، قسم الأدب والبلاغة، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، المملكة العربية السعودية. (1415هـ).

ثالثا: المجلات::

38- محمّد بن عبد الله العزّام، أدلّة إضافيّة على تزوير الكتاب المنشور بعنوان (معجز أحمد)، مجلة عالم الكتب، دار تثقيف للنشر والتأليف، الرّياض، ع 3، مج 14، ذو القعدة- ذو الحجّة 1413هـ /مايو- يونيو 1993م.

39- محمّد بن عبد الله العزّام، معجز أحمد الحقيقي، مجلة عالم الكتب، دار تثقيف للنشر والتأليف، الرّياض، مج 15، ع 3، ذو القعدة- ذو الحجّة 1414هـ- مايو – يونيو 1994م.

40- محمّد بن عبد الله العزّام، أضواء جديدة على معجز أحمد المزوّر، مجلة عالم الكتب ، دار تثقيف للنشر والتأليف، الرّياض، مج 19،ع 1، رجب- شعبان 1418هـ- نوفمبر- ديسمبر 1997م.

41- عبد العزيز بن ناصر المانع، عود إلى "معجز أحمد" لأبي العلاء المعري، مجلة عالم الكتب، دار تثقيف للنشر والتأليف، الرّياض، مج 14،ع 5، الربيعان 1414هـ- سبتمبر - أكتوبر 1993م.

42- السّعيد السّيّد عبادة، ذكريات عن المخطوطات (اللّامع العزيزي)، مجلة التراث العربي، اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، العدد المزدوج: 125- 126، ربيع وصيف 1433هـ- مايو 2012م.